الهلع المصرفي وأثره على السيولة بالمصارف التجارية
دراسة تحليلية على المصارف التجارية الليبية للفترة الممتدة (2010- 2019)

د. بشير خليفة الفزاني [1] أ. وائل صبري القدار [2]

الملخص:

تهدف الدراسة إلى بيان الهلع المصرفي وأثاره على السيولة بالمصارف التجارية الليبية خلال الفترة الزمنية من 2010-2019 ، باستخدام مقاييس السيولة والمتمثلة في نسبة الرصيد النقدي، ونسبة السيولة القانونية، ونسبة التوظيف، وكذلك معرفة أسباب حدوث الهلع المصرفي.

و من اجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها فقد اعتمدت على المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي، ولتحليل البيانات الكمية استخدام برنامج الإحصائي (SPSS) من اجل الوصول إلي مجموعة من المؤشرات التي تبين طبيعة الأثر بين متغيرات الدراسة، وإجراء تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضيات والإجابة على أسئلة الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للهلع المصرفي على كلاً من نسبة الرصيد النقدي ونسبة السيولة القانونية في المصارف التجارية الليبية، ووجود أثر ذو دلالة إحصائية للهلع المصرفي على نسبة التوظيف في المصارف التجارية الليبية، وبهذا تم قبول الفرضية العدمية الرئيسة والتي تنص على لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للهلع المصرفي على السيولة بالمصارف التجارية الليبية.

[1] - عضو هيئة تدريس – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – قسم التمويل والمصارف – جامعة طرابلس – ليبيا.
[2] - عضو هيئة تدريس – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – قسم التمويل والمصارف – جامعة طرابلس – ليبيا.

فيما أوصت الدراسة بإعادة خلق الثقة بين المصارف التجارية وعملائها، وتخليصهم من حالة الخوف والذعر على ودائعهم وخاصة كبار العملاء منهم، وكذلك طرح واستحداث آليات الخدمات و وسائل الدفع الالكتروني للحد من الاعتماد الكلي على النقود الورقية.

كلمات الدالة: الهلع المصرفي، السيولة، المصارف التجارية.

1. المقدمة

تعدّ السيولة شريان الحياة لأنشطة المصارف التجارية، وشغلها الشاغل في عملها اليومي واحتكاكها مع العملاء، فقد يخسر المصرف عدداً من عملائه نتيجة عدم توفر السيولة الكافية أو عدم إمكانية تلبية طلباتهم في الوقت المناسب، فنقص السيولة بالمصارف يسبب حالة من الهلع بين العملاء، مما يؤدى هذا حدوث خلل في التدفقات النقدية الداخلة المتمثلة في الإيداعات النقدية من قبل العملاء، لدى فأن المصارف تحاول أن ترتب أوضاعها بشكل يمكنها من مواجهة أي نقص في تدفقاتها النقدية تحت أي ظرف من الظروف، فيؤدي ذلك وبشكل مفاجئ بتزاحم جمهور العملاء على المصارف لاسترداد ودائعهم التي تحتفظ بها بالمصارف مما يجعل الأخيرة في حالة تعثر مصرفي في مواجهة حجم الطلب المتزايد على النقود المحلية وعليه قد يضطر المصرف المركزي لتدخل لمساعدة المصارف التجارية لمواجهة حجم الطلب المتزايد على السيولة النقدية.

حيث تواجه المصارف التجارية الليبية في الآونة الأخيرة ومنذ أكثر من خمسة سنوات أزمة سيولة، الأمر الذي أدي بمصرف ليبيا المركزي بطرح نقود جديدة للتداول، هذا وقد دفعت الأزمة بالعديد من العملاء إلى التوقف عن إيداع أموالهم في حساباتهم الجارية لدى المصارف التجارية، حيث شهدت معظم المصارف التجارية الليبية نزوحاً للودائع. وسحب جمهور العملاء المتعاملين مع المصارف ودائعهم والاحتفاظ بها على شكل مدخرات خارج الجهاز المصرفي، ومن هنا ظهرت فكرة الدراسة لإبراز أثر الهلع المصرفي على السيولة في المصارف التجارية الليبية.

2.**مشكلة الدراسة:** بالبحث والاطلاع على الدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وكذلك من خلال واقع المصارف التجارية في ليبيا والتي بدأت شاهداً للعيان، وكذلك لما يعانيه القطاع المصرفي من نقصاً في السيولة النقدية لمواجهة طلبات السحب المتزايدة من عملاء المصارف التجارية، ، وأيضا اتخاذ المصارف التجارية بعض الإجراءات والقيود التي وضعتها على عمليات السحب النقدي، وتدافع جمهور عملاء للهلع لسحب ودائعهم من المصارف التجارية.

عليه تم الإدراك أنه لم يتم تناول هذا الموضوع بالشكل الكافي وخاصة في ليبيا من قبل الباحثين ومسؤلي المصارف التجارية حول قياس الهلع المصرفي (العملاء) وأثره على السيولة بالمصارف التجارية (هذا حسب ما توفر من الدارسات سابقة لباحثان)، حيث تعتبر مشكلة السيولة في المصارف التجارية من المسائل المعقدة التي تواجه المصارف التجارية بصورة عامة، فتزايد الطلب على السيولة يولد مشكلة هلع لدى العملاء ، مما يؤدي ذلك إلى عدم قدرة المصارف على مواجهة الطلب المتزايد على النقود. Matsuoka) Watanabe2017 &)، لذلك فأن الغرض من هذه الدراسة هو بيان أثر الهلع المصرفي على السيولة بالمصارف التجارية الليبية خلال الفترة من 2010 إلى 2019، وبهذا يمكن صياغة مشكلة الدراسة وفق لتسأل الرئيس الآتي:

هل هناك أثر للهلع المصرفي على السيولة بالمصارف التجارية؟

وللإجابة على هذا التسأل الرئيس يتطلب الأمر الإجابة على التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما أثر الهلع المصرفي على نسبة الرصيد النقدي بالمصارف التجارية الليبية؟
- ما أثر الهلع المصرفي على نسبة السيولة القانونية بالمصارف التجارية الليبية ؟
- ما أثر الهلع المصرفي على نسبة التوظيف بالمصارف التجارية الليبية ؟

3 . هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر الهلع المصرفي (العملاء) على السيولة بالمصارف التجارية الليبية، باستخدام مقاييس السيولة والمتمثلة في (نسبة الرصيد النقدي، ونسبة السيولة القانونية، ونسبة التوظيف)، وكذلك محاولة معرفة أسباب

الهلع المصرفي، وبالتالي تقديم مجموعة من النتائج والتوصيات، وبالشكل الذي يحد من هذه الظاهرة ، وبناء عليه ستحاول الدراسة التوصل إلى ما يلي:

- معرفة أثر الهلع المصرفي على نسبة الرصيد النقدي بالمصارف التجارية الليبية؟
- معرفة أثر الهلع المصرفي على نسبة السيولة القانونية بالمصارف التجارية الليبية؟
- معرفة أثر الهلع المصرفي على نسبة التوظيف بالمصارف التجارية الليبية ؟
- التعرف على أبعاد مشكلة الهلع المصرفي السيولة في المصارف التجارية الليبية.

4. أهمية الدراسة: تأتي أهمية الدراسة من خلال تركيزها على الهلع المصرفي باعتباره موضوع حديث في الشأن الليبي، حيث أن ليبيا لم تشهد هلع مصرفي (العملاء) بهذا الشكل ألا في الآونة الأخيرة، مما يعطي لهذه الدراسة أهمية خاصة، متمثلة في تحليل وتقييم الهلع المصرفي حيث أن أغلب الدراسات ركزت على أزمة السيولة في المصارف التجارية، أما هذه الدراسة ستركز على دراسة الهلع المصرفي(العملاء) وأثره على السيولة بالمصارف التجارية الليبية.

5. منهجية الدراسة: استخدمت هذه الدراسة المنهج الاستقرائي وذلك من خلال الاستعانة بالكتب والدوريات والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة بهدف الاستفادة منها، وكذلك استخدام المنهج التحليلي في الدراسة لتحليل وتفسير نتائج الدراسة التطبيقية من خلال تحليل البيانات الإحصائية والتقارير الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، والمتعلقة بمتغيرات الدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة (SPSS) لقياس أثر تلك المتغيرات بهدف الوصول إلى توصيف دقيق لمشكلة الدراسة ونتائجها، حيث تم إتباع منهج دراسة تحليلية على المصارف التجارية الليبية، وذلك لتحقيق أهداف الدراسة.

6. مجتمع وعينة الدراسة:

أ . يتكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف التجارية الليبية العامة والخاصة خلال الفترة الممتدة 2010– 2019.

ب . تم اختيار عدد (15) مصرفا، التي لها خبرة في طويلة في العمل المصرفي وتغطي فترة الدراسة.

فرضيات الدراسة:

استناداً على مشكلة وأهداف الدراسة صيغت الفرضية الرئيسة الآتية:

H_{O1}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ($\propto \leq 0.05$) للهلع المصرفي على السيولة بالمصارف التجارية الليبية.

ويتفرع عن الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية الآتية:

H_{O1-1}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ($\propto \leq 0.05$) للهلع المصرفي على نسبة الرصيد النقدي بالمصارف التجارية الليبية.

H_{O1-2}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ($\propto \leq 0.05$) للهلع المصرفي على نسبة السيولة القانونية بالمصارف التجارية الليبية.

H_{O1-3}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ($\propto \leq 0.05$) للهلع المصرفي على نسبة التوظيف بالمصارف التجارية الليبية.

النموذج القياسي المستخدم لاختبار فرضيات الدراسة:

يتكون النموذج القياسي من العناصر التي تعكسها المعادلات الآتية:

$$\mathbf{GC} = \alpha + B_1\,CC + \varepsilon$$

$$\mathbf{LR} = \alpha + B_2\,CC + \varepsilon$$

$$\mathbf{GR} = \alpha + B_3\,CC + \varepsilon$$

حيث: CC = تمثل الهلع المصرفي ويقاس بالعملة خارج المصارف.

$\boldsymbol{\alpha}$= المقطع الثابت للنموذج.

$\boldsymbol{\beta_3, \beta_2, \beta_1}$ = حساسية الهلع المصرفي المتغير المستقل إلى السيولة بالمصارف التجارية بليبيا.

(GC) = ويعبر عن نسبة الرصيد النقدي بالنسبة المئوية.

(LR) = ويعبر عن نسبة السيولة القانونية بالنسبة المئوية.

(GR) = ويعبر عن نسبة التوظيف بالنسبة المئوية.

(ε) = الخطأ العشوائي.

7. **نموذج الدراسة:** يمكن تحديد المتغير المستقل والمتغير التابع للدراسة على النحو التالي

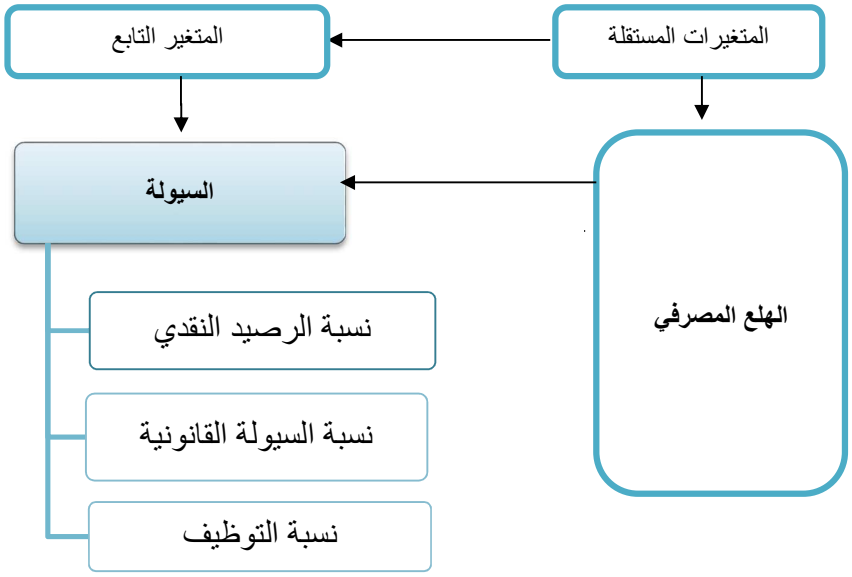

الشكل رقم (1) إنموذج الدراسة

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على الادب النظري ودراسة (Matsuoka & Watanabe2017) .

التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة وطرق قياسها: تعتمد الدراسة على مجموعة من المتغيرات اللازمة لإجراء تحليل أثر الهلع المصرفي، كمتغير مستقل **على** السيولة بالمصارف التجارية الليبية، وبهذا تنقسم المتغيرات إلى متغير مستقل يعبر عنه بالهلع

المصرفي ويقاس بالعملة لدي الجمهور، ومتغير تابع يعبر عنه بالسيولة، وسيتم قياسها بالأبعاد الآتية(نسبة رصيد النقدي، ونسبة السيولة القانونية، ونسبة التوظيف)، وذلك لقياس أثر الهلع المصرفي على السيولة بالمصارف الليبية، وهذا تطلب استخدام المقاييس الآتية:

8. **المتغير التابع: السيولة بالمصارف الليبية سيتم قياسها بالنسب الآتية:**

يعني مفهوم **السيولة قدرة المصرف** على مواجهة التزاماته والتي تشمل بصورة أساسية تلبية طلبات المودعين لسحب ودائعهم وتلبية طلبات الائتمان (اللوزي وآخرون، 1997)

- **نسبة** رصيد النقدية: **ويرمز لها بالرمز (GC)**

تمثل العلاقة بين ما يملكه المصرف من موارد نقدية سائلة ومجموع الالتزامات المالية وتقيس هذه النسبة قدرة الاحتياجات الأولية للمصرف على مواجهة سحوبات العملاء(المريمي، وبالكور، 2016).

ويعبر عنها بالمعادلة الآتية

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد لدي المصرف المركزي+النقد في الصندوق+الأرصدة السائلة الأخري}}{\text{الودائع ما في حكمها}} \times 100$$

- **نسبة السيولة القانونية: ويرمز له بالرمز (LR)**

تعكس هذه النسبة مدى قدرة الاحتياطيات الأولية والقانونية وهي الموارد النقدية وشبه النقدية على الوفاء بالتزامات المصرف المالية في كل الظروف وكل الحالات(المريمي، وبالكور، مرجع سبق ذكره).

ويعبر عنها بالمعادلة الآتية

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الاحتياطيات الأولية+ الاحتياطيات القانونية}}{\text{الودائع ما في حكمها}} \times 100$$

- ونسبة التوظيف: **ويرمز له بالرمز (GR)**

تشير هذه النسبة إلى مدى استخدام المصرف للودائع وما في حكمها لتلبية حاجات العملاء من القروض والسلف، أي كلما ارتفعت هذه النسبة ذل ذلك على قدرة المصرف على تلبية القروض الجديدة(اللوزي، وأخرون، 1997).

ويعبر عنها بالمعادلة الآتية:

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض والسلف}}{\text{الودائع ما في حكمها}} \times 100$$

9. حدود الدراسة: تم دراسة أثر الهلع المصرفي على السيولة بالمصارف التجارية الليبية، وقد شملت عدد (15) مصرفاً تجارياً في ليبيا خلال الفترة الممتدة من 2010 إلي 2019، وهي فترة تفي بمتطلبات التحليل الإحصائي، فضلاً عن أنها كافية للحصول على نتائج تعكس إلي حد كبير الواقع الفعلي لموضوع الدراسة.

10. **مصادر جمع البيانات:** تم تجميع البيانات الخاصة بالدراسة من النشرات الاقتصادية الصادرة عن إدارة البحوث والإحصاء بمصرف ليبيا المركزي خلال فترة الدراسة، مع الاستعانة بما هو متوفر من كتب ومراجع ودوريات وشبكة المعلومات (مواقع الانترنت).

11. الدراسات السابقة:

. دراسة (Eugene. 2015) بعنوان:

HOW TO PREVENT A BANKING PANIC: THE BARINGS CRISIS OF 1890

هدفت الدراسة إلي إعادة النظر في دراسة أول تهديد للاستقرار المالي البريطاني بعد نشر شارغ لومبارد " ازمة بارينجر عام 1890 " وعالجها التاريخ المالي السابق على أنها أزمة سيولة بسيطة ناشئة عن مشكلة سيولة مؤقتة لم تشكل اى تهديد لأنظمة الدفع و التسوية، واعتقد أ ، وهو ثاني اكبر بنك تجاري Baring Brothers الذعر(الهلع) سيغرق النظام المالي و استثماري في بريطانيا، وتوصلت الدراسة وكشفت بالدليل ان

البنك كان بنكاً شديد الإفلاس وتم إخفاء حالته الحقيقية في محاولة لوقف الذعر (الهلع) بين المودعين، بالرغم من قيام بنك انجليز برفع سعر الخصم و تقديم قرض ضخم إلي بنك بارينجر وفصل الشركة إلي بنك "جيد " يُعاد تمويله وبنك " سئ "، واعتمد البنك وبشكل مباشر على هذه السياسة، وبهذا تجنب البنك حدوث أزمة مالية في النقد، وتوصلت الدراسة إلي ضرورة طلب من الشركاء ببار ينجر التخفيف من أثار المخاطر الأخلاقية.

- **دراسة (ناصر فرج، 2016) بعنوان: إدارة السيولة النقدية في المصارف الإسلامية. " دراسة وصفية تحليلية على مصرف معاملات اندونيسيا فرع مالانج"**

هدفت الدراسة لوصف وتحليل كيفية إدارة المصرف الإسلامي معاملات اندونيسيا فرع مالانج للسيولة النقدية لديه من حيث الوظائف الإدارة من تخطيط وتنظيم ورقابة ووصف الإستراتجية التي تتبعها المصرف الإسلامي في حالة وجود نقص منها أو وجود فائض منها. ووصف التحديات التي تواجه المصرف الإسلامي معاملات اندونيسيا فرع مالانج لإدارته للسيولة النقدية. وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها أن المصرف الإسلامي معاملات اندونيسيا فرع مالانج يقوم بإدارة السيولة من حيث وظيفة التخطيط وكذلك وظيفة التنظيم وذلك بالمراجعة اليومية لعمليات السحب النقدي والإيداع وكذلك التأكد من وضع الاحتياطي القانوني من السيولة النقدية وأن المصرف يقوم بالرقابة المستمرة على الرصيد النقدي من السيولة لديه. أما التوصيات التي أوصت بها الدراسة وهي الإبقاء على إستراتجية التنويع التي يتبعها المصرف ولكن يجب عليه العمل على تطويرها بحيث يشمل التنويع في العمليات التجارية والمنتجات المصرفية الإسلامية.

- **دراسة (هدى التويرقي، 2016) بعنوان:أزمة السيولة الحالية بالمصارف التجارية الليبية– الأسباب والمعالجات. "دراسة تحليلية على مصرف الجمهورية خلال الفترة 2012–2016"**

هدفت الدراسة لتحديد الأسباب الداخلية والخارجية للأزمة ودور مصرف ليبيا المركزي في الرقابة على السيولة ودعم المصارف التجارية لحل مشكلة السيولة، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي لتحليل البيانات واختبار الفرضيات، وقد توصلت إلى عدة نتائج من أهمها انعدام الثقة بين العملاء والمصرف، وعدم قدرة المصرف على تشجيع العملاء على الإيداعات النقدية. كما أوصت الدراسة على التوسع في استخدام البطاقات الالكترونية وعدم الاعتماد على السيولة النقدية.

. دراسة (Matsuoka & Watanabe . 2017 **بعنوان:**

BANKING PANICS AND LIQUIDITY IN A MONETARY ECONOMY

هدفت الدراسة بتوفير السيولة للبنوك باستخدام نموذج (لاغوس ورايت) للتبادلات النقدية في حالات عدم اليقين سواًء بسحب العملاء لودائعهم، وفشل البنوك في تلبية حاجة المودعين، وكذلك في عدم قدرة البنوك في تلبية احتياجات المقترضين الاستهلاكية. وتوصلت الدراسة للنتيجة إلي أن الذعر المصرفي ناتج في بعض الأحيان لاستنفاذ النقدية لدى البنوك وبهذا تفشل في تلبية حاجة المودعين من الحصول على النقدية ويرجع السبب نتيجة لعدم وجود سياسة تقاسم المخاطر المثالي ويتحقق ذلك من خلال وضع قاعدة توازن نقدي، وان احتمال حدوث ذعر مصرفي هو أمر داخلي بالبنك، وتوصي الدراسة بضرورة إحداث توازن بين الإيداعات النقدية و السحوبات النقدية لكي يكمن البنك من تفادي حدوث ذعر مصرفي، و خلق البنك محفظة مثلي.

- **دراسة (عادل انبية، 2018) بعنوان: دور القطاع المصرفي الليبي في أزمة السيولة الواقع والواقع والحلول المقترحة.**

هدفت الدراسة إلى تحليل أسباب مشكلة السيولة النقدية وأثارها وبيان دور القطاع المصرفي في تفاقم الأزمة بالإضافة إلى دوره في التخفيف من حدوثها. وقد توصلت إلى عدد من النتائج أهمها عدم قيام إدارة النقد بمصرف ليبيا المركزي بدورها والمهام

المنوطة بها بالأشراف والرقابة على القطاع المصرفي والمحافظة على استقرار النقدي، وكذلك تفشي ظاهرة الفساد في قطاع المصارف. أما أهم التوصيات منها تنفيذ سياسات وبرامج معينة بتعين على المصرف المركزي والمصارف المحلية العمل عليها منها في الأجل القصير ومنها في الأجل الطويل، وتفعيل دور الرقابة على النقد في مصرف ليبيا المركزي، ودعمها بالخبراء والكفاءات المصرفية ومحاربة الفساد في القطاع المصرفي بكافة أنواعه وصوره وعلى كافة المستويات.

10. الجانب النظري من الدراسة:

مفهوم هلع المصارف، هي أزمة مالية تحدث عندما يفقد النظام المصرفي في بلد ما، رأس ماله بالكامل. مما يجعل الكثير من عملاء المصارف في حالة هلع وذعر، مما يفقد الثقة بين العملاء والمصارف، وبالتالي تؤثر على ودائع العملاء لدى المصارف، وذلك بسحبها بالكامل، إما نقداً أو بتحويلها إلى سندات حكومية أو معادن ثمينة (www.marefa.org).

تعريف الهلع المصرفي:الهلع عبارة عن نوبة مفاجئة من الخوف الشديد الذي يحفز ردود أفعال شديدة عند عملاء المصارف بينما لا يوجد خطر حقيقي أو سبب واضح للخوف، عند حدوث الهلع بين أصحاب الودائع، قد يعتقد الكثيرون بأنه سيفقد جميع مدخراته وودائعه لدى المصرف مما يسبب نوبة من الهلع (www.marefa.org).

أسباب حدوث الهلع المصرفي في ليبيا.

1. عدم قدرة المصارف التجارية على توفير السيولة النقدية للعملاء و تلبية احتياجات المودعين، مما أدي إلي فقدان ثقة بين المصارف التجارية وعملائها . (الحسيني و الدوري، 2000)

2. عدم قدرة المصارف التجارية الليبية المحافظة على سرية المعلومات وبيانات الخاصة بعملائها. (شامية، 2016)

3. السطو على بعض المصارف التجارية وسرقة السيولة النقدية الموجودة لديها أو المحالة إليها من مصرف ليبيا المركزي .(cbl.gov.ly/blog)

4. عدم الاستقرار الاقتصادي والأمني والسياسي وانقسام المؤسسات السيادية في الدولة. (شامية، ،مرجع سبق ذكره)

الآثار المترتبة على حدوث الهلع المصرفي في ليبيا:

1. سحب كبار العملاء في المصارف التجارية الليبية لودائعهم. (cbl.gov.ly/blog)

2. عدم قدرة المصارف التجارية الليبية على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل. (cbl.gov.ly/blog)

3. خلق سوق موازي لمضاربة في كلاً من العملات الأجنبية، والذهب، وفي مجال العقارات. (شامية، ، مرجع سبق ذكره)

4.ظهور بعض الظواهر السلبية مثل الفساد والاحتيال المالي واستغلال الوظيفة لتحقيق منافع شخصية من قبل بعض العاملين بالجهاز المصرفي.(شامية، مرجع سبق ذكره و www.marefa.org)

مفهوم السيولة المصرفية:

السيولة في معناها المطلق تعني النقدية، اما السيولة في معناها الفني فتعني قابلية الأصل على التحول إلى النقدية بسرعة وبدون خسائر، وحيث إن الهدف في الاحتفاظ بأصول سائلة هو مواجهة الالتزامات المستحقة في الأجل القصير، فإن السيولة تعتبر مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين النقدية والأصول سهلة التحول إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر، وبين الالتزامات المطلوب الوفاء بها (عبد الحميد ,2002)

ويقصد بسيولة المصرف قدرته على مواجهة التزاماته المالية للمودعين بالدرجة الأولى وبقية الالتزامات الأخرى كالمقرضين والمقترضين وغيرهم مما يستلزم توفر النقد السائل لدى المصرف أو إمكانية الحصول عليها عن طريق تسييل بعض أصول المصرف وتحويلها إلى نقد بسرعة وبدون خسائر(سعيد ,2013).

ويشار إلى السيولة في المصارف التجارية بأنّها قدرة المصرف على مواجهة التزاماته المالية، والتي تتكون بشكل كبير في تلبية طلبات المودّعين لسحب ودائعهم، وتلبية طلبات المقترضين لتلبية حاجات العملاء، وتعد السيولة ذات أهمية كبيرة للمصارف التجارية إذ لا تتمكن إدارة المصرف من طلب مهلة إضافية من المودع عندما يريد سحب ودائعه لان ذلك سيؤدي إلى هلع مصرفي بين العملاء وزعزعة الثقة بينهم (الحسيني والدوري, 2000).

وتُعرف السيولة المصرفية: بأنّها قدرة المصرف على مواجهة جميع التزاماته نقداً، والاستجابة لطلبات الائتمان، وهذا يستدعي توفر نقد سائل لدى المصارف، أو إمكانية الحصول عليه عن طريق تسيل بعض أصوله، أي تحويلها إلى نقد سائل بسرعة وسهولة.(أبو حمد، 2002).

11. نبذة عن المصارف التجارية بليبيا:

المصارف التجارية: تشمل جميع المصارف التجارية العاملة في ليبيا والمرخصة لها بمزاولة الأعمال المصرفية والخاضعة لإشراف المصرف المركزي وفقاً لأحكام القانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف، ويسمح لهذه المصارف بقبول الودائع. ولا يشمل المصارف المتخصصة أو المؤسسات المالية الأخرى (مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، 2019).

نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات:

أولاً: التحليل الوصفي العملة لدي الجمهور: بالاعتماد على البيانات المالية الواردة بالنشرة الاقتصادية الصادرة عن إدارة البحوث والإحصاء بمصرف ليبيا المركزي، سيتم استخراج نسب مقدار التغير الحاصل في العملة لدى الجمهور (خارج المصارف).

جدول رقم (1)

يبن قيمة النقد المتداول لدى الجمهور خارج المصارف خلال فترة الدراسة (القيمة بالمليون دينار ليبي)

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على النشرة الاقتصادية . مصرف ليبيا المركزي (2019)

السنوات	العملة لدى الجمهور (خارج المصارف)	مقدار التغير %
2010	7,609	-
2011	14,840,1	%94
2012	13,391,1	%(9.8)
2013	13,419,9	%2
2014	17,174,9	%28
2015	23,007,3	%34
2016	27,10,2	%18
2017	30,865,2	%14
2018	34,732,6	%12.5
2019	36,724,2	%5.7

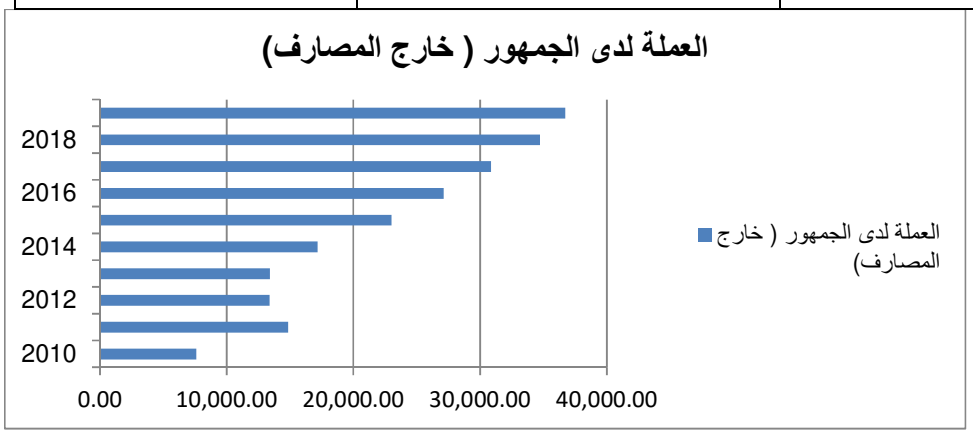

الشكل رقم (2) يبين العملة لدى الجمهور (خارج المصارف)

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على النشرة الاقتصادية – مصرف ليبيا المركزي (2019)

يبين الجدول رقم (1) موضحاً بالرسم البياني رقم (2)، أن النقد المتداول لدي الجمهور (النقد خارج المصارف) قد ارتفع في سنة 2011 بالمقارنة مع سنة 2010 بنسبة تغير 94% ، في حين كان التغير في سنة 2012 بنسبة (9.8)% بالمقارنة مع سنة 2011 ، أما في سنة 2013 قد حدث زيادة بنسبة 2% بالمقارنة مع سنة 2012 ، وقد حدث زيادة في النقد لدي الجمهور في سنة 2014 بنسبة 28% مقارنة بسنة 2013، أما في سنة 2015 حدث زيادة بنسبة 34% عن سنة 2014 ، حيث كانت التغير في سنة 2016 بنسبة 18% بالمقارنة مع سنة 2015، في حين كان التغير في سنة 2017 بنسبة 14% مقارنة بسنة 2016، أما في سنة 2018 كان التغير بنسبة 12.5% عن سنة 2017 ، حيث كانت النسبة التغير 5.7% في سنة 2019 عن سنة 2018، وهذا يبين بأن النقود المعروضة من الجدول رقم (1)، قد تسربت على شكل مدخرات لدي جمهور العملاء خارج المصارف، وذلك استنادا إلي بيانات مصرف ليبيا المركزي.

جدول رقم (2) مقارنة بين النقد المتداول لدى الجمهور (خارج المصارف) وقيمة النقد لدى المصارف التجارية خلال فترة الدراسة (القيمة بالمليون دينار ليبي)

السنوات	العملة لدى الجمهور (خارج المصارف)	العملة لدى المصارف التجارية
2010	7,609	871,1
2011	14,84,1	864,6
2012	13,391,1	1,433,3
2013	13,419,9	1,622,6
2014	17,174,9	1,619,9
2015	23,007,3	743,6
2016	27,103,2	594,7
2017	30,865,2	537,8
2018	34,732,6	1,573,6
2019	36,724,2	2,322,7

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على النشرة الاقتصادية . مصرف ليبيا المركزي (2019)

يبين الجدول رقم (2)، أن النقد المتداول لدي الجمهور في سنه 2010 كان بقيمة 7,609مليون د. ل، بينما قيمة النقد لدى المصارف لنفس الفترة كانت بقيمة 871,1 مليون د. ل، وكانت قيمة النقد المتداول لدي الجمهور في سنه 2011 تقدر بـ 14,840,1 مليون د .ل، في حين كانت قيمة النقد لدى المصارف لنفس الفترة بـ 864,6 مليون د. ل، أما في سنة 2012 كانت قيمة النقد المتداول لدي الجمهور لنفس الفترة بـ 13,391,1 مليون د . ل، بينما قيمة النقد لدى المصارف لنفس الفترة بـ 1,433,3 مليون د .ل، وكانت قيمة النقد المتداول لدي الجمهور في سنه 2013 بـ 13,419.9 مليون د .ل، بينما كانت قيمة النقد لدى المصارف لنفس الفترة بـ 1,622,6 مليون د .ل، أما في سنة 2014 كانت قيمة النقد المتداول لدي الجمهور بـ 17,174,9 مليون د .ل، أما قيمة النقد لدى المصارف لنفس الفترة بـ 1,619,9 مليون د. ل، أما في سنة 2015 ، فكانت قيمة النقد المتداول لدى الجمهور بـ 23,007,3 مليون د. ل، في حين كانت قيمة النقد لدى المصارف لنفس الفترة بـ 743,6 مليون د. ل، وبينما قيمة النقد المتداول لدى الجمهور في سنة 2016 يقدر بـ 27,103,2 مليون د. ل، و كانت قيمة النقد لدى المصارف لنفس الفترة بـ 594,7 مليون د. ل، أما في سنة 2017 فكانت قيمة النقد المتداول لدى الجمهور بـ 30,865,2 مليون د . ل، في حين كانت قيمة النقد لدى المصارف لنفس الفترة بـ 537,8 مليون د . ل، وكانت قيمة النقد المتداول لدى الجمهور في سنة 2018 بـ 34,732,6 مليون د .ل، بينما كانت قيمة النقد لدى المصارف لنفس الفترة بـ 1,573,6 مليون د . ل، أما في سنة 2019، فكانت قيمة النقد المتداول لدى الجمهور بـ 36,724,2 مليون د . ل، في حين كانت قيمة النقد لدى المصارف لنفس الفترة بـ 2,322,7 مليون د .ل.

وهنا تظهر معالم الأزمة من خلال البيانات الكمية الواردة في الجدول رقم (2)، بان المصارف التجارية، لم تُعد المكان الأمن للاحتفاظ بالودائع، الأمر الذي نتج عن خوف و ذعر المودعين مما دفعهم لسحب ودائعهم خارج القطاع المصرفي.

ثانياً: نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

بالاعتماد على البيانات المالية الواردة بالنشرة الاقتصادية الصادرة عن إدارة البحوث والإحصاء بمصرف ليبيا المركزي(المجلد 59، الربع الرابع ، 2019)، سيتم عرض الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة والمتمثلة بالهلع المصرفي والذي يقاس بالعملة لدى العملاء خارج المصارف، والسيولة التي تقاس بنتائج تحليل النسب (نسبة الرصيد النقدي، نسبة السيولة القانونية، ونسبة التوظيف)، وذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة من (2010 – 2019).

جدول رقم (3) يبين الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة للفترة الممتدة من (2010–2019)

البيان	المقاييس			
	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أعلى قيمة	أقل قيمة
العملة لدى العملاء (CC) القيمة بالمليون دينار ليبي	21,886,750	10,076,4	36,724,2	7,609
نسبة الرصيد النقدي (GC)	%72.2	%15.590	%84.0	%32.4
نسبة السيولة القانونية (LR)	%20	%20	%20	%20
نسبة التوظيف (GR)	%22.1	%3.3	%28.4	%17.6

يوضح الجدول رقم (3) وصفاً لكلاً من (العملة لدى العملاء خارج المصارف ويرمز لها (CC) ونسبة الرصيد النقدي ويرمز لها بالرمز (GC) ونسبة السيولة القانونية ويرمز لها بالرمز (LR) ونسبة التوظيف ويرمز لها بالرمز (GR) خلال الفترة الزمنية والممتدة لعشرة سنوات من (2010–2019).

حيث بلغ الوسط الحسابي العملة لدى العملاء خارج المصارف (21886.750) مليون دينار ليبي، أما متوسط نسبة الرصيد النقدي فقد بلغت (72.2%)،وكانت متوسط نسبة السيولة القانونية (20%)، وبلغت متوسط نسبة التوظيف(22.1%).

وبلغ الانحراف المعياري لحجم العملة لدى العملاء خارج المصارف (10076.4) مليون دينار ليبي، وانحراف معياري لكل من النسبة التالية على التوالي نسبة الرصيد النقدي (15.5%)،ونسبة السيولة القانونية (20%)، ونسبة التوظيف (3.3%).

ثانياً: اختبار الفرضيات:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ($\propto \leq 0.05$) للهلع المصرفي على السيولة بالمصارف التجارية الليبية.

ويتفرع عن الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للهلع المصرفي على نسبة الرصيد النقدي بالمصارف التجارية الليبية.

جدول رقم (4) يبين نتائج اختبار أثر الهلع المصرفي على نسبة الرصيد النقدي (GC)

المتغير التابع	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	R^2 Adiusted	F المحسوبة	Sig	معامل الانحدار				
						البيان	B	الخطاء المعياري	T المحسوبة	T Sig مستوى الدلالة
GC	.009	.000	.091	.001	.976	CC	.413	13.519	.031	.976

من خلال الجدول رقم (4) يتضح لنا أن معامل الارتباط (R= .009) وهذا يشير إلى وجود علاقة موجبة بين المتغيرين، بالإضافة إلى أن قيمة معامل التحديد المعدل كانت R^2 Adiusted = .009 أي أن المتغير المستقل (CC) فسر ما نسبته (0.9%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع نسبة الرصيد النقدي (GC) والمتبقي يرجع لعوامل أخرى.

كما أن مستوى الدلالة كانت (Sig F = .976) وهي أكبر من 0.05 عليه نقبل الفرضية الفرعية العدمية الأولى التي تنص على (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للهلع المصرفي على نسبة الرصيد النقدي بالمصارف التجارية الليبية).ونرفض الفرضية البديلة

التي تنص على(وجود أثر ذو دلالة إحصائية للهلع المصرفي على نسبة الرصيد النقدي بالمصارف التجارية الليبية).

الفرضية الفرعية الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للهلع المصرفي على نسبة السيولة القانونية بالمصارف التجارية الليبية.

جدول رقم (5) يبين نتائج اختبار أثر الهلع المصرفي على نسبة السيولة القانونية (LR)

المتغير التابع	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	R^2 Adiusted	F المحسوبة	Sig	معامل الانحدار				
						البيان	B	الخطاء المعياري	T المحسوبة	T Sig مستوى الدلالة
LR	0.495	0.245	0.177	3.573	.085	CC	3.169	1.676	1.890	.085

من خلال الجدول رقم (5) يتضح لنا أن معامل الارتباط (R= 0.495) وهذا يشير إلى وجود علاقة موجبة بين المتغيرين، بالإضافة إلى أن قيمة معامل التحديد المعدل كانت R^2 Adiusted= .177 أي أن المتغير المستقل (CC) فسر ما نسبته (17.7%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع نسبة الرصيد النقدي (LR) والمتبقي يرجع لعوامل أخرى.

كما أن مستوى الدلالة كانت (Sig F =.085) وهي أكبر من 0.05 عليه نقبل الفرضية الفرعية العدمية الثانية التي تنص على (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للهلع المصرفي على نسبة السيولة القانونية بالمصارف التجارية الليبية).ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على(وجود أثر ذو دلالة إحصائية للهلع المصرفي على نسبة السيولة القانونية بالمصارف التجارية الليبية).

الفرضية الفرعية الثالثة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للهلع المصرفي على نسبة التوظيف بالمصارف التجارية الليبية.

جدول رقم (6) يبين نتائج اختبار أثر الهلع المصرفي على نسبة التوظيف (GR)

المتغير التابع	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	R^2 Adiusted	F المحسوبة	Sig	معامل الانحدار				
						البيان	B	الخطاء المعياري	T المحسوبة	T Sig مستوى الدلالة
GR	0.693	0.480	0.433	10.146	0.009	CC	9.481	2.976	3.185	0.009

من خلال الجدول رقم (6) يتضح لنا أن معامل الارتباط (R= 0.693) وهذا يشير إلى وجود علاقة موجبة بين المتغيرين، بالإضافة إلى أن قيمة معامل التحديد المعدل كانت R^2 Adiusted = 0.433 أي أن المتغير المستقل (CC) فسر ما نسبته (43.3%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع نسبة الرصيد النقدي (GR) والمتبقي يرجع لعوامل أخرى.

كما أن مستوى الدلالة كانت (Sig F =0.009) وهي أقل من 0.05 عليه نرفض الفرضية الفرعية العدمية الثالثة التي تنص على (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للهلع المصرفي على نسبة التوظيف بالمصارف التجارية الليبية).ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على(وجود أثر ذو دلالة إحصائية للهلع المصرفي على نسبة التوظيف بالمصارف التجارية الليبية).

نتائج اختبار الفرضيات:

جدول رقم (7) يبين نتائج اختبار الفرضية الرئيسة

الفرضية	النتيجة
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للهلع المصرفي على نسبة الرصيد النقدي بالمصارف التجارية الليبية.	قبول
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للهلع المصرفي على نسبة السيولة القانونية بالمصارف التجارية الليبية.	قبول
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للهلع المصرفي على نسبة التوظيف بالمصارف التجارية الليبية.	رفض

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للهلع المصرفي على السيولة بالمصارف التجارية الليبية.	قبول

من خلال نتائج الدراسة تبين لنا أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للهلع المصرفي على السيولة بالمصارف التجارية الليبية باستثناء نسبة التوظيف خلال فترة الدراسة الممتدة من (2010- 2019).

ويرجع السبب (حسب رأي الباحثان) إلى تدخل مصرف ليبيا المركزي في ضخ السيولة النقدية للمصارف التجارية.

مناقشة اختبار الفرضيات: من خلال اختبارات الفرضيات والنتائج تبين لنا الأتي:

- الفرضية الفرعية الأولى: بناء على نتائج جدول رقم (3) تبين لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين الهلع المصرفي ونسبة الرصيد النقدي بالمصارف التجارية الليبية.
- الفرضية الفرعية الثانية: بناء على نتائج جدول رقم (4) تبين لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين الهلع المصرفي ونسبة السيولة القانونية بالمصارف التجارية الليبية.
- الفرضية الفرعية الثالثة: بناء على نتائج جدول رقم (5) تبين أنه يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين الهلع المصرفي ونسبة التوظيف بالمصارف التجارية الليبية.

ويرجح الباحثان ذلك إلى أن أسباب هذه النتائج ترجع لتدخل مصرف ليبيا المركزي في طرح نقود جديدة للتداول وضخها للمصارف التجارية من حين إلى أخر لمواجهة السحوبات النقدية المتزايدة من قبل عملاء المصارف التجارية، وكذلك اتخاذ قرارات من قبل المصرف المركزي فرع البيضاء بطباعة عملة جديدة تزيد حوالي أكثر من أربعة مليار دينار ليبيا (حسب علم الباحثان)، وكذلك بداء إدارات المصارف التجارية الليبية باعتماد بعض وسائل الدفع الالكتروني كأحد البدائل النقود الملموسة، حيث يمثل قيمة النقد المتداول لدى الجمهور خرج المصارف التجارية حتى نهاية سنة 2019 يقدر بـ 36,724,2 مليار دينار ليبي، بينما تقدر قيمة العملة لدى المصارف التجارية لنفس الفترة بـ 2,322,7 مليار دينار ليبي، وهو ما يمثل ما نسبه 6.3% من قيمة النقد المتداول لدى الجمهور خارج المصارف.

النتائج والتوصيات: هذا وقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج والتوصيات ومن أهمها:

أولاً النتائج: أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1.توصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للهلع المصرفي على نسبة الرصيد النقدي بالمصارف التجارية الليبية.

2.توصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للهلع المصرفي نسبة السيولة القانونية بالمصارف التجارية الليبية.

3.توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للهلع المصرفي نسبة التوظيف بالمصارف التجارية الليبية.

4.خلصت الدراسة إلى تدخل مصرف ليبيا المركزي في عملية ضخ السيولة النقدية للمصارف التجارية الليبية وذلك لمساعدتها في مواجهة السحوبات النقدية المتزايدة من قبل عملاء المصارف.

5.خلصت الدراسة إن فقدان الثقة بين العملاء والمصارف التجارية الليبية كان سبباً رئيسياً بشعور العملاء بخوفهم على مدخراتهم ، مما أدى ذلك لسحب الودائع المصرفية من المصارف التجارية، وعدم قدرة المصارف على الاحتفاظ بالأرصدة النقدية لديها.

ثانياً التوصيات: بناء على ما توصلت إليها الدراسة من نتائج فقد تم اقتراح بعض التوصيات الآتية:

1.نوصي المصارف التجارية باتخاذ الآليات العاجلة التي من شأنها إعادة خلق الثقة بينها وبين عملائها وتخليصهم من حالة الخوف والذعر على ودائعهم وخاصةً كبار العملاء منهم .

2. نوصي المصارف التجارية بطرح واستحداث خدمات الدفع الالكتروني وذلك للحد من الاعتماد الكلي على النقود الورقية و المعدنية في التداول، ودعم التداول الغير

مباشر (خدمات نظام المدفوعات الوطني، الحوالات الداخلية ، وخدمات المقاصة، وغيرها من الخدمات).

3.نوصي المصارف التجارية بإعداد الكوادر الفنية القادرة على متابعة حركات السحب والإيداع بشكل دوري وإعداد التقارير الدورية وذلك للتنبؤ المبكر بأي هلع قد يحدث للعملاء واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة مسبقاً لمواجهتها.

4.نوصى السلطات النقدية بالعمل على نشر الوعي المصرفي بين جمهور العملاء، وذلك من اجل حماية الجهاز المصرفي و تجنب أي أزمات تهدد سلامة قطاع المصارف.

Banking panic and its impact on liquidity in commercial banks

An analytical study on the Libyan commercial banks for the period (2010-2019)

Abstract

The study aims to show the banking panic and its effects on liquidity in Libyan commercial banks during the time period of 2010-2019, using liquidity measures represented in the ratio of the cash balance, the legal liquidity ratio, and the employment rate, as well as knowing the reasons for the occurrence of the banking panic.

In order to achieve the goals of the study and answer its questions, it relied on the inductive and analytical approach, and to analyze quantitative data, use the statistical program (SPSS) in order to reach a set of indicators that show the nature of the effect between the study variables, and perform a simple linear regression analysis to test the hypotheses and answer the Study questions.

The study reached several results, the most important of which is the absence of a statistically significant effect of the banking panic on both the ratio of the cash balance and the legal liquidity ratio in the Libyan commercial banks, and the presence of a statistically significant effect of the banking panic on the employment rate in the Libyan commercial banks, thus accepting the nihilistic

hypothesis The president stipulates that there is no statistically significant effect of banking panic on liquidity in Libyan commercial banks.

With the study recommended re-creating trust between commercial banks and their clients, ridding them of a state of fear and panic over their deposits, especially large clients, as well as introducing and introducing service mechanisms and electronic payment methods to reduce the total dependence on paper money.

المراجع:

اولا:المراجع العربية:

1. أبو حمد، رضا، إدارة المصارف، مدخل تحليلي كمي معاصر/ دار الفكر للطباعة والنشر و التوزيع، الأردن، 2002.
2. انبية، عادل ، دور القطاع المصرفي الليبي في أزمة السيولة (الواقع و الحلول المقترحة)، المؤتمر العلمي حول السيولة في ليبيا، تونس، (2018).
3. التويرقي، هدى ، أزمة السيولة الحالة بالمصارف التجارية الليبية، الأسباب والمعالجات– دراسة تحليلية على مصرف الجمهورية خلال الفترة من 2012–2016، رسالة ماجستير منشورة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة طرابلس ، ليبيا،(2018).
4. الحسيني، فلاح و الدوري، مؤيد، إدارة البنوك مدخل كمي و استراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، الأردن، 2002.
5. سعيد، عبد السلام، إدارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي، ط2، الذاكرة للنشر و التوزيع، بغداد 2013.
6. سيد،أحمد، تقويم كفاءة المصارف التجارية بالسودان في إدارة السيولة النقدية دراسة ميدانية تحليلية الفترة (1992–2002) ،(أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم التكنولوجية، (2006).

7. شامية، عبد الله ، أسباب أزمة السيولة في الاقتصاد الليبي– منشورات المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات (2016).

8. عبد الحميد، طلعت، إدارة البنوك : مدخل تطبيقي، مكتبة عين شمس، القاهرة، (2002).

9. محسن، محمود عبد القادر، أثر مشكلة السيولة النقدية (الموارد والاستخدامات – دراسة حالة بنك التنمية التعاوني الإسلامي (2003–2005)، (رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم التكنولوجية(2006).

10. المريمي، سهام، وبالكور، عبد المنعم: إدارة المصارف التجارية ، ط1 ، دار أطلس لطباعة والنشر والتوزيع ، العباسية ، مصر ، (2016).

11. ـــــــــــ مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث و الإحصاء، النشرة الاقتصادية، مجلد 59، الربع الرابع 2018.

12. ـــــــــــ مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث و الإحصاء، الإحصاءات النقدية و المالية (1966. 2017).

13. ناصر، الفيتو ري فرج ، إدارة السيولة النقدية في المصارف الإسلامية (دراسة وصفية تحليلية على مصرف معاملات اندونيسيا فرع مالانج" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجية،(2016).

14. الوزي،سليمان، وآخرون: إدارة البنوك ، ط 1 ، دار الفكر لطباعة والنشر والتوزيع، عمان ، الأردن ، (1997)

ثانيا:المراجع الأجنبية:

1 . (Matsuoka & Watanabe (2017) BANKING PANICS AND LIQUIDITY IN A MONETARY ECONOMY . Tinbergen Institute Discussion PAPER.

2 .(Eugene.(2015) HOW TO PREVENT A BANKING PANIC: THE BARINGS CRISIS OF 1890 .175 Years of The Economist A Conference on

Economics and the Media London. September 24- 25 ,2015 .Rutgers University and NBER Department of Economics

ثالثا: مواقع الالكترونية:

- مذكرة توضيح مصرف ليبيا المركزي حول أزمة نقص السيولة 27/أغسطس 2017.
- Cbl.gov.ly/blog
- النشرة الاقتصادية ، إدارة البحوث والإحصاء، مجلد 59، الربع الرابع 2019.
- www.cbl.gov.ly موقع مصرف ليبيا المركزي
- www.marefa.org